

المقاربة الكلاسيكية للتنمية والمقاربة الحديثة لتحقيق تنمية محلية مستدامة -مدخل ابتكاري لتحسين جودة خدمات البلدية-

the classic approach to development and the modern approach to achieving sustainable local development -An innovative approach to improving the quality of municipal services-

سارة رجيمي (*)

المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف - ميله، الجزائر
s.redjimi@centre-univ-mila.dz

عبد الرؤوف بن الشيهب

المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف - ميله، الجزائر
a.benchiheub@centre-univ-mila.dz

عدلان براهيم

جامعة عمار ثلجي-الأغواط، الجزائر
b.adlane@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2020/04/11 تاريخ القبول للنشر: 2020/12/10

ملخص:

يعرف العالم ككل اهتماما بالغا بالتنمية المستدامة، في ضوء التطور الهائل للحياة الانسانية الذي مس مختلف الميادين والمجالات، وكنتيجة حتمية لتطور وظائف الدولة التي باتت تتعدى الدفاع والأمن إلى وظائف جديدة تسعى الدولة من خلال وحداتها المحلية المتمثلة في البلدية إلى احداث سبل استجابة لمختلف حاجيات ومتطلبات المواطنين، من خلال توضيح دور البلدية التنموي في الجزائر من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة وذلك بين المقاربة الكلاسيكية للتنمية والمقاربة الحديثة، وذلك بمدخل ابتكاري لتحسين من جودة الخدمات المقدمة من طرف البلدية، وكون البلدية الأقرب إلى المواطن فهي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة من خلال تفعيل منظومتها وفق المقاربة التشاركية بين مختلف الفواعل المحلية مجتمع مدني وقطاع اقتصادي خاص.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الابتكار، جودة الخدمات، البلدية.

* المؤلف المرسل.

Abstract:

The world as a entire knows a great interest About sustainable development, through of the immense development of human life that touched various fields, and as an inevitable result of the development of state functions that go beyond defense and security to new jobs that the state seeks through its local units represented in the municipality to create ways to respond to the various needs and requirements of citizens By clarifying the developmental role of the local authority in Algeria in order to achieve sustainable local development between the classic approach to development and the modern approach, with an innovative approach to improving the quality of services provided by the local authority, and for the municipality to be closest to the citizen, it works to achieve sustainable development by activating its system According to the participatory approach between the various local actors, a civil society and a private economic sector.

key words: Sustainable development, innovation, quality of services, municipal.

مقدمة:

يعول الكثيرون على الدور التنموي للجماعات المحلية وبالخصوص البلدية كوحدة إقليمية لامركزية من دورها في إطار المقاربة الكلاسيكية أو ما يعرف أيضا بالمقاربة الكمية أو العددية أو الرقمية بأنها تركز على أعداد وأرقام بيانية للوصول إلى نتائج واستنتاجات مكتوبة حيث تمتاز هذه المقاربة بكونها تهتم بالجانب الاقتصادي والذي يهدف بالأساس إلى تحقيق الربح ولا شيء غيره فتكون النتيجة هي الاستغلال العشوائي للموارد وهذا بدوره يؤدي إلى تدهور وانقراض هذه الموارد.

والمقاربة الكلاسيكية في التنمية المستدامة هي التي تهتم بما قدمه المنتج أو السلعة أو الدولة اقتصاديا من خلال الدخل ونسبته وحجم الفائدة الاقتصادية وبناء عليه يقاس مدى تحقيق التنمية في دولة ما.

حيث تطور دورها التنموي وفق مقاربة جديدة هي المقاربة الحديثة، حيث تقوم المقاربة الحديثة للتنمية على إشراك جميع الفاعلين ندرج مثل الجماعات المحلية والفاعلين المحليين ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والسكان كل هؤلاء إشراكهم في اتخاذ القرارات التي تتعلق بإنجاز المشاريع والقوانين لأنها الطريقة الوحيدة التي ستؤدي إلى إنجاح مشروع التنمية المستدامة.

أصبحت التنمية الشاملة الشغل الشاغل لمعظم دول وحكومات العالم، وحتى يتحقق هذا الهدف فإن الأمر يتطلب تعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة المادية منها والبشرية، ضمن سياسات واستراتيجيات كلية (قطاعية) في إطار ما يسمى بالهندسة الشاملة للاقتصاد، وفي هذا الإطار يشكل قطاع السياحة أحد أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في دفع النمو الاقتصادي ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن يوفرها في الأمدين المتوسط والبعيد ولما يوفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وقد وجدت الكثير من الدول في هذه الصناعة (السياحة) بديلا استراتيجيا لاستغلال مواردها السياحية بشكل يضمن استدامتها ويغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة.

رغم أن الجزائر وكغيرها من الدول النفطية حققت إيرادات كبيرة في السنوات الأخيرة في قطاع المحروقات بفعل الانتعاش الذي عرفته السوق إلا أن هذه العوائد لم توظف بالشكل الجيد التي يسمح لها بتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، من هنا ظهر مفهوم التنمية المحلية والتنمية المحلية المستدامة، حيث سخرت الجماعات الإقليمية في الجزائر كأداة لتحقيقها، وبفعل المستجدات العالمية والتي انصبت على تحقيق التنمية المحلية للوصول إلى التنمية الشاملة، وهو ما ظهر مرافقا لمفاهيم العولمة والحكم الراشد والديمقراطية التشاركية وغيرها من العوامل التي أصبحت تعد متطلبات حيوية في سبيل الوصول لتكريس وحضور الجماعات المحلية ضمن هذا السياق. وتجسيدا لذلك تطورت العملية التنموية والدور الذي تلعبه الجماعات المحلية من بينها البلدية من دورها التنموي في إطار المقاربة الكلاسيكية التي كانت تقوم على الدور الكلاسيكي الرقمي فقط إلى الدور التنموي وفق المقاربة الحديثة للتنمية القائمة على البعد التشاركي وقياس مدى رضا الأفراد وتمثيلهم وفق المقاربة التنموية الحديثة. والسؤال الرئيسي المطروح في دراستنا هو كالتالي: كيف تطور دور البلدية التنموي في الجزائر من المقاربة الكلاسيكية إلى المقاربة الحديثة؟

المبحث الأول: إطار مفاهيمي:

سنتناول في هذا المبحث تعريف كل من البلدية والولاية من خلال القوانين المنظمة للبلدية التي توضح لنا مهامها وأدوارها في الشأن المحلي التنموي، بعد ذلك سنتطرق لمصطلح

التنمية المحلية ونحاول ضبطه وضبط أبعاده بما يساعد في معرفة جوانب الموضوع وإدراك أبعاده.

المطلب الأول: تعريف البلدية من خلال القوانين المنظمة

سنتناول مختلف تعاريف البلدية التي تطرق لها المشرع:

- عرف المشرع الجزائري البلدية بموجب المادة الأولى من القانون رقم (10-11) المؤرخ في: 22 جويلية 2011 المتعلق بقانون البلدية: "البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة" (الجريدة الرسمية، 2011).
- كان قد عرفها المشرع أيضا بموجب المادة الأولى من القانون رقم (08-90) المؤرخ في: 17 أفريل 1990 المتعلق بقانون البلدية: البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (الجريدة الرسمية، القانون رقم 08-90، 1990).
- وعرفها قانون البلدية لسنة 1967 بأنها: البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية.

للبلدية مكانة مهمة في التنظيم الإداري للدولة الحديثة حيث تتمتع بخصائص عديدة منها:
- البلدية مجموعة إقليمية يوجد بين مواطنيها مصالح مشتركة مبنية على حقائق تاريخية واقتصادية.

- البلدية مجموعة لامركزية أنشئت وفقا للقانون وتتمتع بالشخصية المعنوية.
- البلدية مقاطعة إدارية للدولة مكلفة بضمان السير الحسن للمصالح العمومية البلدية.
- ومن خلال ما سبق ذكره يتجلى لنا الدور الأساسي للتنظيم البلدي في الجزائر باعتبارها جماعة لامركزية تتمتع بالاستقلال الإداري والذمة المالية المستقلة.

المطلب الثاني: تعريف الولاية من خلال القوانين المنظمة

سنتناول مختلف تعاريف الولاية التي تطرق لها المشرع الجزائري:

- عرف القانون الجديد 07-12 الولاية بأنها في المادة الأولى "الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة"

وهي أيضا الدائرة الإدارية غير مركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة (الجريدة الرسمية، قانون رقم 07-12، 2012).

- المادة الأولى من القانون 90-09 الولاية بأنها "جماعة إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"، وقد عرفتها المادة الأولى من قانون 1969 "الولاية جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي ولها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية".

المطلب الثالث: تعريف (التنمية) التنمية المحلية

تعرف التنمية المحلية على أنها "هي القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا وتطويرها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع، مع ضمان استدامة هذه. (المصادر، ويبقى العنصر البشري وتطويره ماديا وثقافيا وروحيا الشرط الأساسي لكل تنمية محلية)" (نهي، 2006).

ظهر مفهوم التنمية المحلية بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات تنموية، مما يستوجب تضافر الجهود الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في قاطرة الحضارة (ولد مبارك، 2020).

ويقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسين، الأول يهتم المشاركة الشعبية التي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يحيونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيهم توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس وعلى التشاركية في اتخاذ القرارات خاصة منها الرامية إلى تحقيق المصلحة العامة (طنيبو، 2020).

متطلبات التنمية المستدامة:

يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة فيما يلي (جامعة الملك عبد العزيز، 1426):

1- القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية: حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية.

- 2- سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك، التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية في المنطقة وأولوياتها.
- 3- العناية بالتنمية البشرية في المجتمع: العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم وتشجيع الابتكار وتوظيف المحلية.
- 4- التنمية الاقتصادية الرشيدة: تبني برامج اقتصادية مبنية على المعرفة.
- 5- الحفاظ على البيئة: الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة.
- 6- الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية: توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المتشابهة.

أهداف التنمية المستدامة

يعد الهدف الأساسي للتنمية هو إيجاد بيئة تمكن الناس من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة وغالبا ما تتسنى هذه الحقيقة في الانشغال الآني بتكديس السلع والمال وقد حجب الانشغال بالنمو الاقتصادي وبناء الثروة والغنى المادي، حقيقة أن التنمية في نهاية المطاف تتعلق بالناس وقد أخرج هذا الانشغال الناس من مركز النقاش والحوار حول التنمية إلى أطرافها (التنمية الإنسانية العربية، 2002).

وعموما يمكن تعديد أهداف التنمية المستدامة فيما يلي:

- تلبية حاجات الأفراد: وهو الهدف الأول والمنشود من التنمية.
- الحفاظ على المحيط والبيئة: وذلك باستخدام كافة الطرق والاستراتيجيات الصديقة للبيئة التي لا تخلف أي أثر مرغوب فيه على البيئة.
- ترشيد الاستخدام والاستغلال ومحاربة الفساد والتبذير: وذلك من أجل إدامة الموارد المتاحة لتمكين الأجيال القادمة لاستفادة منها.
- العمل من أجل إيجاد موارد ومصادر جديدة وبديلة: بحيث تكون هذه الموارد غير مضررة بالبيئة وتساعد على تحسين حياة الأفراد.
- تحسين حياة الأفراد: بمحاربة الفقر والجوع وإحداث نقلة في المستوى المعيشي للأفراد

مؤشرات التنمية المستدامة: رغم اختلاف وجهات النظر حول مؤشرات التنمية المستدامة إلا أنها تتفق

حول مؤشرات التالية (ESCWA، 2009):

- 1- المؤشرات الاجتماعية: ويمس كل ما له علاقة بالجانب الاجتماعي من صحة وتعليم، سكن...
- 2- المؤشرات البيئية: وهي المؤشرات التي تعنى بالجانب البيئي كالنظافة والتطهير، الغطاء النباتي...
- 3- المؤشرات الاقتصادية: وهي المؤشرات ذات البعد الاقتصادي مثل الدخل القومي والفردية التجارة...

المبحث الثاني: مقاربات التنمية المحلية ودور البلدية

يمثل مجال التنمية المحلية على المستوى المركزي في المشاريع المخططة المتمثلة أساسا في المخططات البلدية للتنمية (les PSD) وهي مخططات خاصة بكل بلدية، وعلى المستوى اللامركزي تعكسه المخططات القطاعية غير الممركزة الخاصة بمصالح الدولة غير الممركزة أي تلك التي تشرف على متابعة إنجازها المديريات الولائية والتي تشكل مجتمعة بمجلس الولاية، الذي سنأتي بدراسته بشيء من التفصيل لاحقا.

المطلب الأول: المقاربة الكلاسيكية للتنمية المحلية

وتعرف أيضا بالمقاربة الكمية أو العددية أو الرقمية لأنها تركز على أعداد وأرقام بيانية للوصول إلى نتائج واستنتاجات مكتوبة، حيث تمتاز هذه المقاربة بكونها تهتم بالجانب الاقتصادي والذي يهدف بالأساس إلى تحقيق الربح ولا شيء غيره فتكون النتيجة هي الاستغلال العشوائي للموارد وهذا بدوره يؤدي إلى تدهور وانقراض هذه الموارد. والمقاربة الكلاسيكية في التنمية هي التي تهتم بما قدمه المنتج أو السلعة أو الدولة اقتصاديا من خلال الدخل ونسبته وحجم الفائدة الاقتصادية وبناءا عليه يقاس مدى تحقيق التنمية في دولة ما.

والملاحظ أن هذه المقاربة الاقتصادية لا تهتم بالجوانب المؤثرة أو المتأثرة بالعملية التنموية مثل المؤثرات الاجتماعية والثقافية أو لمفاهيم الشراكة المجتمعية لذلك يمكن أن نعتبرها مقارنة غير شمولية ويشوبها عيوب كثيرة.

كما أنها غير قادرة لوحدها أي من خلال الإحصاءات الرقمية لتفسير الظاهرة تفسيراً كاملاً يلم بجميع جوانب الظاهرة المدروسة. ففي التنمية الاقتصادية مثلاً هناك العديد من الدول التي تنعم بالدخل الفردي المرتفع لكنها تتميز بسوء توزيعه، مما يفرز الفقر والبطالة كمثال على ذلك البرازيل، حيث كان معدل النمو السنوي في الناتج الوطني الإجمالي 5.1% من سنة 1960 إلى 1981، أما الدخل الوطني لـ 40% من الفئات الفقيرة من السكان فقد انخفض خلال الستينيات من 10% إلى 8% بينما ارتفعت حصة 5% من الأغنياء من 29% إلى 38%، وباختصار فإن الاقتصاديون عاملو التنمية في الماضي على أنها قضية لا تزيد عن كونها أكثر من تدريبات وممارسات وتطبيقات في علم الاقتصاد التطبيقي منفصل على الأفكار السياسية ويستبعدون دور الأفراد في المجتمع (جمال، 2020). بالتالي فإن المقاربة التقليدية للتنمية ركزت على القضايا التنموية والدراسات الكمية وأغفلت جوانب أخرى (حدة، 2010).

المطلب الثاني: المقاربة الحديثة (التشاركية) للعملية التنموية

تقوم على إشراك جميع الفاعلين ندرج مثل الجماعات المحلية والوزارات والمنظمات الغير الحكومية والسكان كل هؤلاء إشراكهم في اتخاذ القرارات التي تتعلق بإنجاز المشاريع والقوانين لأنها الطريقة الوحيدة التي ستؤدي إلى إنجاح مشروع التنمية. فلم تعد تقتصر التنمية هنا على المقاربة الكمية التي تعنى بالأرقام كأداة لتحليل وتصنيف تقدم الدول وتخلّفها أو لقياس مدى تحقيق التنمية في الدولة.

المقاربة التشاركية مقارنة شاملة عبر مختلف القطاعات لمسألة إدارة الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية على اختلاف أبعادها (كربوسة، 2020).

ظهر مفهوم الشراكة في أواخر الثمانينات بناء على تزايد الوعي المجتمعي وتنامي ظاهرة تأسيس جمعيات المجتمع المدني، لكن انتشاره الحقيقي وتداوله ظهر بين رجال التخطيط والإدارة، حيث إكراهات التنمية جعلت من إشراك، وفسح المجال لمختلف المتدخلين من جمعيات، ونقابات وجماعات محلية. جعلت منهم شركاء عليهم أن يلعبوا دورهم في التخفيف من هذه الإكراهات والرفع من مستوى عيش المواطن وتوعيته وتطوير قدراته في جميع المجالات، مع خلق نوع من الشفافية في التسيير، وتخفيف العبء على الحكومات من خلال الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية.

تلعب الشراكة أو "المشاركة المجتمعية"، دوراً أساسياً في عملية التنمية في المجتمع، حيث تعتبر ركيزة من الركائز السياسية التي تقوم عليها التنمية، فلا بد من إقامة منتديات للمشاورات الدورية على المستوى الوطني والصعيد المحلي، ويجب أن تستخدم هذه المنتديات، ناهيك عن وسائل الإعلام والوسائط المختلفة للوصول إلى اتفاق بخصوص الرؤية التنموية الشاملة للبلد (سايج، 2012).

والمقاربة التنموية الحديثة تتمثل في الأدوار المناطة بالبلدية كركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة اليوم من خلال القانون الجديد 07-12 والذي أضاف المشرع العديد من المهام التنموية التي تدخل في صلب المقاربة الحديثة للتنمية والقائمة أساساً على البعد التشاركي بين القطاعات المختلفة لشرائح المجتمع المحلي من أفراد والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. والتي تعمل جنباً إلى جنب لتحقيق التنمية المحلية. بالإضافة لذلك تفعيل أسس الحكم الراشد المحلي وتعزيزها من خلال تفعيل الرقابة وتعزيز الشفافية لتجسيد دولة الحق والقانون وهذا ما سوف نلاحظه من خلال الأدوار الرقابية المناطة بالوالي على أعمال المجلس الشعبي البلدي مثل الرقابة المالية، كذلك عمل الأمين العام أيضاً كجهة رقابية على أعمال المجلس الشعبي البلدي. وهذا ما سوف نشرحه من خلال قانون 10/11 الخاص بالبلدية.

الفرع الأول: قانون البلدية 10/11 وتجسيد التنمية المحلية

يعتبر قانون البلدية 10/11 البوابة الجديدة التي أقر المشرع فيها صراحة بالاستقلالية المالية للبلدية مع وجوب توافرها على جيوب مالية لتحقيق مشاريعها التنموية. كما أعطى النص الجديد الذي يحدد صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي وشروط انتخاب رئيس البلدية وكذا عمل البلديات ومصادرها تمويلها.

- الأولوية للمنتخبين الشباب في حال التعادل في الأصوات.

- فضلاً عن استفادة العاصمة من قانون خاص بها يحدد قواعد تسييرها (الجريدة الرسمية، القانون رقم 10-11، 2011).

- من بين ما جاء من جديد بموجب هذا القانون، يعتبر فائزاً بمقعد رئيس المجلس الشعبي البلدي المترشح، رأس القائمة، المتحصل على أغلبية الأصوات وفي حال التعادل في الأصوات يكون الفائز الأصغر سناً. وهذا عكس القوانين السابقة التي تركز أو تغلب الأكبر سناً.

- تم استحداث سلك للشرطة البلدية تكون تحت تصرف رئيس البلدية لتنفيذ صلاحياتها كشرطة إدارية وتحديد قانون هذه الشرطة عن طريق نصوص تنظيمية حسب النص الجديد الذي يخول لرئيس البلدية استدعاء قوات الأمن أو الدرك الوطني بإتباع الصيغ المحددة قانونا.

- يوضح القانون الجديد للبلدية أن هذه الأخيرة مجبرة على ضمان توفير الموارد المالية اللازمة للمهام والأعمال المخولة له في جميع الميادين، حيث أن كل مهمة جديدة تحولها الدولة إلى البلدية يجب أن تكون مرفقة بالأموال الضرورية لذلك.

- تستفيد البلدية من منتج ضريبي في حال خفض مداخيلها الضريبية جراء أي إجراء تتخذه الدولة.

- يمكن النص الجديد البلدية من اللجوء إلى القرض لإنجاز مشاريع إنتاجية ذات عائدات.
- ينص القانون الجديد على الأحكام التي تنظم العلاقات بين رئيس المجلس الشعبي البلدي والأمين العام للولاية دون المساس بصلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي
- إعادة تعريف القانون الخاص بالأعوان البلديين وموظفي الإدارة البلدية ولاسيما الأمين العام الذي وضحت صلاحياته (المواد 130 إلى 135). فالأمين العام أصبح عنصر مهم في البلدية.

- الحق في التكوين الذي يفتح الإمكانات بالنسبة للمنتخبين والموظفين البلديين.
- احتوائه مواد جديدة من أجل ضمان موازنة أفضل بين الموارد المالية ومهام البلدية.
وتهدف التعديلات إلى بروز كفاءات وأجيال جديدة من القيادات، من بينهم نساء وشباب وكذا بروز مواطن مثقف وعلى دراية وله آراء واقتراحات حول تسيير بلديته كما يمنح قانون البلدية الجديد مكانة مركزية للمواطن، حيث سيستشير المجلس الشعبي البلدي في اختيار أولوياته خاصة في مجال تهيئة البلدية وتسييرها. وهو ما تشير إليه العديد من المواد منها المادة (02) من قانون البلدية والتي ورد فيها: البلدية هي القاعدة الإقليمية ومكان لممارسة المواطنة. وتشكل إطار لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية (احمد، 2006).

أما فيما يخص المجلس الشعبي البلدي فطبقا للمادة 15 من قانون البلدية، تتوفر البلدية على (الجريدة الرسمية، قانون الجماعات الإقليمية، 2012):

- هيئة مداولة = المجلس الشعبي البلدي
- هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي

- إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي تمارس الهيئات البلدية أعمالها في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما.

الفرع الثاني: صلاحيات المجلس الشعبي البلدي التنموية

أ- في مجال التهيئة العمرانية المواد 107 إلى 112 من قانون البلدية:

يكلف المجلس الشعبي البلدي بوضع مخطط تنموي يخص البلدية ينفذ على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد أخذا بعين الاعتبار برنامج الحكومة ومخطط الولاية وما يساعد المجلس للقيام بهذه المهمة أن هناك بنك للمعلومات على مستوى الولاية يشمل كافة الدراسات والمعلومات والإحصاءات الاجتماعية والعلمية المتعلقة بالولاية.

ومن جهة أخرى يتولى المجلس الشعبي البلدي رسم النسيج العمراني للبلدية مع مراعاة مجموع النصوص القانونية والتنظيمية السارية المفعول وخاصة النصوص المتعلقة بالتشريعات العقارية وعلى هذا اعترف المشرع للبلدية بممارسة الرقابة الدائمة للتأكد من مطابقة عمليات البناء للتشريعات العقارية وخضوع هذه العمليات لترخيص مسبق من المصلحة التقنية بالبلدية مع تسديد الرسوم التي حددها القانون (بوضياف، 2001).

وعلى صعيد آخر حمل المشرع البلدية ممثلة في مجلسها حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية والآثار والمتاحف وكل شيء ينطوي على قيمة تاريخية أو جمالية. وكذلك تنظيم الأسواق المغطاة والغير المغطاة على اختلاف أنواعها وفي مجال الضبط أناط المشرع بالبلدية صلاحية إقامة إشارات المرور التي تعود إلى هيئات أخرى مصالح الأمن. ويعود للبلدية السهر على المحافظة على النظافة العمومية وطرق ومعالجة المياه القذرة وتوزيع المياه الصالحة للشرب كما يعود لها حماية التربة والثروة المائية.

ب - التخطيط والتجهيز: المواد 113 إلى 121 قانون البلدية: يسهر المجلس على تزويد البلدية بكل أدوات التجهيز والتعمير ويساهم في تهيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية أو التجارية أو الخدماتية.

ج - في المجال الاجتماعي: أعطى المشرع بموجب المادة 122 من قانون البلدية للمجلس حق المبادرة بإتباع كل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومد يد المساعدة إليها

في مجالات الصحة والتشغيل والسكن. وألزم البلدية مراكز صحية وقاعات العلاج وصيانتها وذلك في حدود قدراتها المالية.

كما ألزمها بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وفقا للبرنامج المسطر في الخريطة المدرسية وصيانة هذه المؤسسات واتخاذ كل إجراء من شأنه تسهيل عملية النقل المدرسي.

بالنسبة للسكن تلف البلدية بتشجيع كل مبادرة تستهدف الترقية العقارية على مستوى البلدية ومن هنا أجاز لها المشرع الاشتراك في إنشاء المؤسسات العقارية وتشجيع التعاونيات في المجال العقاري.

د - في المجال المالي: يتولى المجلس الشعبي البلدي سنويا المصادقة على ميزانية البلدية سواء الميزانية الأولية وذلك قبل 31 أكتوبر من السنة السابقة للسنة المعنية. أو الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة المعنية وتتم المصادقة على الاعتمادات المالية.

هـ - في المجال الاقتصادي: يوكل للبلدية القيام بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية المسطرة في برنامجها التنموي وكذلك تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وترقية الجانب السياحي في البلدية وتشجيع المتعاملين في هذا المجال وأجاز قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي إنشاء مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية، زمن جميع ما تقدم يتضح لنا أن البلدية كقاعدة للامركزية مهامها كبيرة ومتنوعة وذات صلة وثيقة بالجمهور وإمكاناتها المالية خاصة في المدة الأخيرة عرفت انخفاضا كبيرا أثر بالسلب على دورها ونطاق خدماتها.

3 - دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: تعتبر الجماعات المحلية كفاعل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة وذلك وفق المؤشرات المتفق عليها ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

أ- دور الجماعات المحلية في الميدان الاجتماعي:

للبلدية والولاية دور فاعل ورئيسي في الميدان الاجتماعي وذلك من خلال الخدمات التي تقدمها البلدية في هذا الميدان وهي الخدمات والوظائف التي يحددها القانون والتي من خلالها تحقق التنمية المحلية التي تنعكس بدورها على الجانب القومي والوطني وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة الشاملة ومن هذه الخدمات ويدخل ذلك في إطار ما نص عليه التشريع الجزائري من دستور وأوامر وقوانين خصت البلدية والولاية (سلامي، 2016):

1- التربية والتعليم: تقوم الجماعات بدور رئيسي في ميدان التعليم حيث تعمل على توفير مختلف الخدمات التي تخص ميدان التربية والتعليم والتي تدخل في ميدان اختصاصها وصلاحياتها من خلال:

- تجهيز مختلف المؤسسات التربوية والتعليمية.
- السهر على ديمومة واستمرارية هذه المؤسسات.
- الحفاظ على نظافة وتجهيزات المؤسسات التربوية والتعليمية.
- السهر على ترشيد تسيير المؤسسات التابعة لهذا الميدان والتي تدخل في ميدان اختصاصها.
- الإشراف والتقييم الدائم لهذه المؤسسات.
- توفير الخدمات الضرورية التي يحتاجها قطاع التربية والتعليم مثل: النقل، الإطعام المدرسي..

2- السكن والتعمير: تقوم الجماعات المحلية في ميدان السكن بما يلي:

- توفير السكن اللائق والملائم للمختلف المواطنين.
- السهر على تحقيق العدالة والشفافية في توزيع السكن.
- تطوير مشاريع السكن المختلفة.
- توفير السكنات التي تتطابق ومعايير الوقاية والسلامة.
- حماية التراث المعماري للمنطقة.
- ترشيد التعامل مع الممتلكات العقارية والحفاظ عليها.

3- الشباب والثقافة والسياحة: وذلك من خلال

- الاهتمام بالتراث الثقافي وصيانه.
- إنشاء المرافق الثقافية الضرورية مثل دور الشباب، المسارح، المتاحف...
- على التوعية الثقافية.
- تسيير مختلف المرافق الثقافية.

- تشجيع الابتكار والإبداع.
- توفير مناصب شغل للشباب.
- توفير صيغ ملائمة لدعم الشباب.
- متابعة مختلف المشاريع والبرامج الثقافية.
- الحفاظ على المواقع السياحية.
- تطوير ميدان السياحة وذلك لما يمكن أن يقدمه هذا الميدان.
- تعزيز الحوار والتعاون الجوي.
- 4- الصحة: وتمثل عموماً في
- الحفاظ على الصحة العمومية عن طريق توفير بيئة صحية مناسبة لحياة طبيعية وصحية.
- إنشاء المراكز والمؤسسات والمستشفيات المحلية والإقليمية ومتابعة تسييرها.
- السهر على تطبيق واحترام المعايير الصحية في الماء، الأكل، الجو...
- العمل على رفع مستوى الثقافة الصحية للمواطن عن طريق حملات التوعية.
- الحفاظ على سلامة المواطنين من كل خطر صحي جديد " انتشار فيروس جديد " مثلاً
- عن طريق التوعية والقيام بالتلقيح التي تقوم بها المصالح القائمة على الصحة في الجماعات المحلية.
- التكفل ومساعدة الأشخاص المحتاجة.
- ب- دور الجماعات المحلية الاقتصادي:
- تسيير المرافق الاقتصادية المحلية كالأسواق الأسبوعية.
- تطوير الصناعات البديلة وتقوية القاعدة الصناعية للجماعات المحلية.
- البحث عن موارد جديدة التي تساهم في تطوير الجماعات المحلية.
- الاهتمام بتحقيق التنمية المحلية.

- تطوير الاهتمام بالزراعة وتشجيع المشاريع التي تدخل في هذا الميدان وذلك لتحقيق التربية المحلية للمواطنين إلى تزويد مناطق أخرى.
 - الاهتمام بالأرياف والقرى عن طريق فك العزلة على المداشر والقرى من خلال مد شبكة الطرقات والمواصلات، توفير المراكز القاعدية لها " المراكز الطبية - المركز التعليمية- المساجد...".
 - تشجيع التبادل والاستثمار الجوي.
 - محاولة خلق مرافق للتمويل الذاتي للبلديات والولايات أي خلق موارد مالية جديدة.
 - ج- دور الجماعات المحلية في المجال البيئي: تلعب الولاية البلدية دورا كبيرا في تحقيق توازن بيئي ملائم الذي من خلاله يمكن للإنسان أن يحيا حياة بلا أخطار ولا أضرار وذلك من خلال ما يلي:
 - الحفاظ على البيئة الطبيعية اللازمة لعيش الأفراد.
 - الحفاظ على نظافة المجال الجوي، البري والبحري من خلال الحفاظ على النظافة الدائمة للبيئة
 - الحفاظ على المساحات الخضراء والعمل على خلق مجالات جديدة كالغابات والحدائق...
 - القيام بالعمل التوعوي وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية الرسمية والغير رسمية للحفاظ على البيئة.
 - توفير المياه الصحية الصالحة للشرب.
 - الحفاظ على نظافة الحيز الجغرافي للجماعات المحلية وترشيد التعامل مع النفايات.
 - السهر على حماية التوازن البيولوجي.
 - تشجيع المبادرات التطوعية التي تعمل في المجال البيئي.
 - العمل على تحقيق والحفاظ على التهيئة الإقليمية.
- المطلب الثاني: العراقيل الحاصلة أمام تحقيق تنمية محلية**
- هنالك العديد من العراقيل البشرية والتنظيمية والمالية التي تحول دون تحقيق البلدية

للدور المناط بها في المجال التنموي من بين هذه العراقيل أو المعوقات نذكر ما يلي (عمار، 2007):

- العجز البشري أي ضعف تكوين الموارد البشرية على مستوى مختلف الجماعات المحلية فكما تتطور التقنيات والوسائل والأجهزة فلا بد أن يواكبها تطور في اليد العاملة المؤهلة التي تواكب مثل هذا التطور الذي نعيشه اليوم بظهور التقنيات الحديثة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والوسائط المتعددة وظهور مفاهيم جديدة كالعولمة والانترنت التي غيرت التصرفات والعمليات الكلاسيكية إلى عمليات حديثة تقوم على الدقة والسرعة والمعاملات الالكترونية.

- العجز المالي الذي تعاني منه مختلف البلديات (وضعف التمويل) وقلة منابع المالية الجبائية المحلية، فقد أدى افتقار معظم الجماعات المحلية للموارد المالية إلى شلل في أجهزتها المحلية التي اتسمت في كثير من الأحيان بعجز في تحويل لاختصاصات المعترف بها نظريا، إلى واقع ملموس، مما أدى إلى فسح المجال أمام التدخل الحتمي للأجهزة المركزية واللامركزية ممثلة في الوالي ورئيس الدائرة للنهوض بالتنمية المحلية، وهذا ما ترتب عنها لتبعية شبه المطلقة بدلا للامركزية المطلقة، وهذا ما يظهر جليا في جميع ميزانيات الجماعات المحلية.

- تفاوت البلديات في الجزائر من حيث القدرة المالية كون بعض البلديات تحصل على منابع جبائية وكذلك تمويل بالخصوص البلديات الكبيرة الحجم والموجودة على مستوى العواصم وغيرها، والبلديات النائية في الغالب تجدها جافة منابع الضريبية والجبائية وهذا ما لا يمكنها من تجسيد المشاريع التنموية الموضوعة في البرامج من قبل.

-لا بد من تحسين مستوى الإداريين على مستوى الجماعات المحلية ورفع مهاراتهم وكفاءاتهم، عن طريق تنظيم فترات تربص والتكوين المستمر، ومنح الأولوية في التوظيف لخريجي المدرسة الوطنية للإدارة ومراكز التكوين الإداري السابق، كون أن الجزائر لم تعرف مفهوم التنمية المحلية إلا حديثا، وارتباطه بحتميات التكيف مع سيورات العولمة الجارفة والإقصائية، وقد فرض هذا المصطلح وجوده في الأوساط الاجتماعية والاقتصادية مقابل اقتصاد أكثر امتدادا، لكنه لا يتكيف مع الواقع المعاش، فالتنمية المحلية تسعى لأن تكون تطبيقا لاقتصاد أكثر إنسانية واستثمارا بشريا في الجماعات المحلية بخصوصيتها وتراثها المحلي، مع الإمام بمشروعية ذلك وكذلك فهم مسألة الوقت وتنمية المشاريع المشتركة التي تسعى إلى تطوير شروط حياة الأشخاص.

خاتمة:

تلعب الجماعات المحلية دورا بارزا في تحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في تطور الشعوب والدول وهو الأمر الذي أثبتته العديد من الوحدات المحلية في العديد من الدول التي تعتبر نموذجا ناجحا في هذا المجال، وذلك لاعتبار الجماعات المحلية الخلية اللامركزية للدولة والتي تكون على قرب كافٍ من المواطن

من السلطة المركزية وبالتالي فهي تملك القدرة الكافية على معرفة متطلبات المواطنين، انشغالاتهم واحتياجاتهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى معرفة خصوصيات ومميزات المقاطعات المحلية وبالتالي معرفة كيفية استغلال والتعامل مع هذه المناطق كل حسب خصوصيته وهو ما ينتج عن القدرة على الاستجابة لمتطلبات المواطنين وتوفير الخدمات الضرورية ومن ثم تحقيق التنمية المحلية التي ستنعكس حتما على المستوى الوطني وتكون عاملا في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

ورغم توفر الجزائر على إمكانيات كبيرة تمكنها من تحقيق تنمية محلية مستدامة إلا أن النقص الحاصل في الميدان البشري والتقني والمالي حال دون ذلك، أيضا رأينا الدور الكبير الذي تلعبه الجماعات المحلية من بينها البلدية الدور الأساس والحاسم في إنجاح العملية التنموية برمتها، من خلال الاستشارة والتنفيذ الخاص بعملية التنمية بصفة عامة، كذلك كونها الحلقات الأقرب إلى المواطن وأدوات الربط بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص تعمل البلدية كهيئة لا مركزية على تحقيق التنمية المستدامة من خلال تفعيل منظومتها التسييرية وفق المقاربة التشاركية بين مختلف الفواعل المحلية.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. بوضياف عمار، الوجيز في القانون الإداري، دار الريحانة، الجزائر، 2001.
2. احمد محيو ترجمة محمد عرب صاصيلا، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2006 الطبعة الرابعة.
3. عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007، ص 182.
4. التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول (جامعة الملك عبد العزيز: وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، الإصدار الحادي عشر لمركز الإنتاج العالمي لجامعة الملك عبد

العزیز)، 1426 هـ.

المجلات:

5. سلامي أسماء، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 10.
6. كربوسة عمراني، دور التشخيص التشاركي في عدم التنمية المحلية، مجلة المفكر، عدد خاص، فيفري 2020، ص 37-38.
7. تقرير التنمية الإنسانية العربية، الأردن، 2002.
8. حدة فروحات، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل تحقيقي التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد 7، 2009/2010.
9. سايج بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012-2013.
10. نهى الغصيني أوعجرم، ورقة عمل بعنوان " دور الوعي البلدي في التنمية المحلية"، مؤتمر العمل البلدي الأول، مركز البحوث للمؤتمرات، بتاريخ 26 مارس 2006.
11. ESCWA(ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA), CHARTING THE PROGRESS OF THE MILLENNIUM DEVELOPMENT GOALS IN THE ARAB REGION A STATISTICAL PORTRAIT –2009.

القوانين:

12. قانون الجماعات الإقليمية، المتضمن هيئات البلدية وهيكلها، 2012، ص 09.
13. القانون رقم 10-11 المتضمن قانون البلدية الجزائري الجريدة الرسمية، عدد 37 المؤرخة في 01 شعبان 1432 هـ الموافق لـ 03 جويلية 2011.
14. القانون رقم 10-11 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 يونيو سنة 2011 يتعلق بالبلدية.
15. القانون رقم 08-90 مؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق لـ 7 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية.
16. قانون رقم 07-12 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق لـ 21 فبراير سنة 2012. يتعلق بالولاية.

المواقع:

17. جمال هالة، «التنمية المستدامة».. بين طموح المسؤولين وغموض المصطلح، <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1157444> يوم: 26-09-2020 على الساعة: 19:36.
18. طنبو هشام، مفهوم التنمية المحلية، <http://www.meknespress.com/articles/details/746> ، يوم: 26-09-2020 على الساعة 19:19.
19. ولد مبارك عبد الصمد، مقاربة التنمية المحلية في مريتانيا، <http://akjoujt.net/bk/index.php/latest-news/6157-2015-10-20-08-16-52.html> يوم: 26-09-2020 على الساعة 19:13.